

دلالة الربط بالمخالفة بين المُسند والمُسند إليه

د . عليّ محمّد عبدالله الفقي - كلية الآداب والعلوم (مزدة) - جامعة غريان

المُقدّمة :

تعدّ اللغة من أهمّ قنوات التواصل بين أفراد المجتمع الواحد وغيره من المجتمعات الأخرى ، واللغة العربية لها قدرة كبيرة على نقل المفاهيم والأفكار لما تتمتع به من خصائص صوتية وصرفية ونحوية ، ومن المعلوم أن المفردات اللغوية حين تنتظم في سلك المستوى النحوي تؤدي دلالات كثيرة بحسب ترتيب تلك المفردات أو ذكرها أو حذفها أو طريقة الربط بينها وغير ذلك من مظاهر النظم.

أهمية البحث :

يكتسب موضوع الربط بين المسند والمسند إليه أهميته من أهمية المستوى النحوي ، فالمفردات اللغوية لا تؤدي دلالتها إلا عند انخراطها في عقد التركيب عن طريق ربط بعضها ببعض وإذا فقدت عنصر الربط فإنها تفقد وظيفتها الدلالية ويختل نظام تركيبها ، كما أن الربط يقي تلك المفردات من التفكك ويضمن لها أداء دورها الدلالي ، ولذا كان من الضروري أن تنتج البحوث إلى العناية بعنصر الربط ودراسته دراسة مستفيضة لأن أهميته في التراكيب النحوية بمثابة المفاصل في جسم الإنسان .

مشكلة البحث :

من المعلوم أن النحاة اشترطوا التّطابق في الربط في أكثر مظاهر التراكيب وأنماطها ، كما في الربط بين المبتدأ والخبر نحو ، زيد عاقل ، فالتطابق هنا حاصل بين المبتدأ والخبر من حيث الجنس والعدد ، فكلاهما مذكر وكلاهما مفرد ، غير أنّ هذا التطابق قد يختفي ويحل محله المخالفة ، نحو كقولك في جماعة النساء (هن رجال) فقد خالف المبتدأ (هنّ) الخبر (رجال) حيث جاء المبتدأ ضميراً مؤنثاً والخبر لفظاً مذكراً وضميره (هم) يعود مخالفاً للمبتدأ (هن) وذلك لغرض دلالي كوصف النساء بالصلافة والجلد وغير ذلك ، والمخالفة في التطابق من أهم ما يمدّ التراكيب النحوية بدلالات ومعان لم تكن لتحصل حال الربط المتطابق.



مفهوم الربط و دلالاته :

لم يخصّ النحاة الأقدمون دراسة ظاهرة الربط بمؤلف مستقل، وإنما كانت دراستهم لهذه الظاهرة في عرض لأبواب نحويّة مختلفة ومتفرقة⁽¹⁾، وأوّل من خصّ الربط بدراسة تلمّ بعض شتاتة، وتجمع قليلاً من كثيرة هو اللغويّ الفذّ ابن هشام تـ761هـ، حيث خصّص مبحثين في كتابه المغني، سمّى الأوّل روابط الجملة بما هي خبر عنه وذكر فيه عشرة روابط، أمّا المبحث الثاني فقد سمّاه الأشياء التي تحتاج إلى رابط، وذكر فيه أحد عشر موضعاً⁽²⁾.

والنحاة ذكروا الربط بمرادفات أخرى، كتسميته (بالتعليق)، وفي هذه التسمية يقول سيبويه ت 180 هـ "سألت الخليل عن قوله -عزّ وجلّ- : (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ)"⁽³⁾، فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأوّل ، كما كانت الفاء معلقةً بالكلام الأوّل، وهذا هنا في موضع قنطوا، كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل"⁽⁴⁾ ، وسأل سيبويه أستاذه الخليل تـ175 هـ في موضع آخر عن قوله : " إن تأتني أنا كريم فقال لا يكون هذا إلا أن يضطرّ شاعر من قبل أنا كريم يكون كلاماً مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا كلامين معلقين بما قبلهما فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يشبه الفاء"⁽⁵⁾ .

ومن النحاة من كان يطلق على الربط مصطلح التوصل، وفي هذا الصدد يقول ابن يعيش تـ643هـ : " وإنما أتى بالفاء ههنا توصلاً إلى المجازاة بالجمل المركبة من المبتدأ أو الخبر"⁽⁶⁾.

وقد جرى مصطلح الربط في كثيرٍ من مصنّفات النحاة فابن السراج تـ316 هـ يقول : " واعلم أن الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع : إمّا أن يدخل على الاسم وحده مثل: الرجل ، أو الفعل وحده مثل سوف ، أو ليربط اسماً باسم نحو: جاءني زيد وعمرو، أو فعلاً بفعل آخر، أو فعلاً باسم، أو على كلام تام، أو ليربط جملة بجملة"⁽⁷⁾، ومن خلال ما سبق يمكن القول بأنّ الربط هو قيام علاقة نحوية في السياق تحكّم صناعة التركيب بواسطة ظاهرة أو غير ظاهرة⁽⁸⁾ ، وإن كان النحاة لم يضعوا تعريفاً يحدّد معالم ظاهرة الربط فإنهم مارسوا تطبيقاته من خلال النصوص ممارسة واعية فقد " أولى النحاة العرب هذه المسألة عناية كبيرة فضبطوا مظاهرها، ووضّحوا شروطها، واستقصوا ذلك استقصاءً، أدى بهم أحياناً إلى التوغّل في مجالات الافتراض"⁽⁹⁾ ، فمن ذلك حديثهم عن الربط بالضمير في جملة الصلة، وجملة النعت، وجملة



الخبر، كقول الرضي ت686هـ في الربط بالضمير: "الجملة في الأصل كلام مستقل فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بُد من رابط تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض"⁽¹⁰⁾، واهتمّ النحاة بدراسة الرابط الحرفي في التركيب لأنه "يربط اسمًا باسم ... أو فعلاً بفاعل ، أو فعلاً باسم... أو جملة بجملة"⁽¹¹⁾.

ومن حديث النحاة عن الربط بالأداة يقول ابن يعيش : " إلا أنه لما دخل ههنا حرف الشَّرط ربط كلَّ جملة من الشرط والجزاء بالأخرى"⁽¹²⁾ ، فهذا حال دراسة النحاة للربط ؛ مظهر هنا وشرط هناك ودلالة في باب من أبواب النحو، ومعنى من خلال تركيب ما ووسيلة في مكان وطريقة في موضع آخر و" هذا التشتت في دراسة طرق الربط يمكن تبريره بالغاية التعليمية "⁽¹³⁾.

ويعد الربط عند المحدثين من القرائن التي تدل على اتصال المترابطين كلِّ بالأخر، فتتضح من خلاله العلاقات العضوية في السياق بين الكلمات⁽¹⁴⁾ ، ويتم الربط بأدوات متنوعة وطرق كثيرة، واختيار وسيلة من وسائل الربط لا يتمّ اعتباراً و"تتبع وسائل الترابط يقتضي تتبع أنماط أبنية الجملة، والوقوف على أسرار تماسكها ومعرفة الطرق المتعدّدة التي تستعين بها اللغة في أداء التماسك الذي يجعل من عدد من الكلمات وحده كلامية ذات معنى مفيد يحسن السكوت عليه"⁽¹⁵⁾ زيادة على أن الربط يحقق تماسك النصوص اللغوية ويحفظها من التفكك، ومن خلاله تحصل الخفة، ويُدرء اللبس ، ويساعد على الإبانة والإفادة ، ويعدّ مظهراً من مظاهر الاختصار⁽¹⁶⁾.

الربط بالمخالفة :

الحديث على المخالفة يستلزم ذكر المطابقة ، فالمطابقة تعني المماثلة والاتفاق وقد جاء في الصّاح " المطابقة الموافقة والتطابق الاتفاق ، وطابقت بين الشينيين إذا جعلتهما على حذو واحد وألزقتهما"⁽¹⁷⁾ ، وكما أن النحاة لم يضعوا حدًا للربط ولا تعريفاً له فهم لم يضعوا أيضاً تعريفاً واضحاً للمطابقة وإنما جرى هذا المصطلح من خلال تحليلهم للنصوص ، وتطبيقاتهم العملية، فمن ذلك قول الرضي " ، ويختار تأنيث الضمير لرجوعه إلى مؤنث ؛ أي : القصة إذا كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لأن مفسره ذلك المؤنث"¹⁸ والمطابقة هنا هي غير المطابقة في علم الأصول التي تعني دلالة اللفظ على تمام معناه ولا المطابقة في مفهوم البلاغيين التي تدلّ على الجمع بين المتضادين .



ومادامت المطابقة هي المماثلة فالمخالفة هي "المضادّة وقد خالفه مخالفة ... ويقال خلف فلان بعقبي إذا فارقه على أمر فصنع شيئا آخر" (19) والمخالفة في الكلام هي ضدّ المماثلة بمعنى مخالفة اللاحق للسابق ، وقد ورد ذكر المخالفة في أبواب متفرقة من النحو وخاصة ما عُرف عند نحاة الكوفة بمسائل النصب والرفع على المخالفة فقد جاء في الأشباه والنظائر " ويرفعون- أيضا - على المخالفة كقوله :

عَلَى الْحَكَمِ الْمَأْتِي ، يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ ، أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصُدُ

قال الفرّاء هو مرفوع على المخالفة ، وقال ابن يعيش الخلاف عندهم عدم المماثلة" (20) ، وليس المقصود بالدراسة هذه معالجة ما يتعلق بمسائل هذا المصطلح وإنما المقصود هو دراسة الربط بما خالف فيه العنصر اللاحق العنصر السابق أو كما عبر عنه (فراكو فسكي) بأنه : مخالفة الكلمة اللاحقة قواعديا للكلمة المسيطرة قواعديا (21) ، وتعدّ المخالفة قرينة معنوية لها إسهام كبير في تأدية الوظيفة الدلالية (22) .

وأستطيع القول بأن الربط بالمخالفة هو ارتباط المفردات اللغوية اللاحقة بما سبقها من مفردات أخرى في التركيب بعنصر لغوي مغاير له أثر في المعنى ، نحو الأصدقاء قليل، فهذه الجملة تتكون من مبتدأ (الأصدقاء) جمع صديق وخبره (قليل) لفظ مفرد ، وجاء الخبر مخالفا للمبتدأ من حيث العدد وهذه المخالفة لها دلالة لا يفي به الخبر إذا كان مطابقا كما سيأتي، وهناك من المفردات النحوية لا يستقيم لها أداء وظيفتها في التركيب إلا بالمخالفة فمن ذلك مثلا ، وجوب المخالفة بين أفعال التفضيل والموصوف إذا كان أفعال التفضيل مجردا من (أل) والإضافة أو مضافا إلى نكرة فيلزم الأفراد والتذكير نحو، زيد أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو وأيضا هند أفضل من زينب والهندات أفضل من زينب ، فلفظ أفضل لزم صورة واحدة وهي الأفراد والتذكير بالرغم من تجدد الموصوف وتصرفه بين مثنى وجمع ومذكر ومؤنث (23) ، وكذلك في باب النعت السببي فإنه يخالف منوعته في العدد والجنس نحو (مررت برجلٍ حَسَنٍ أبوهُ) و(مررت برجلين حَسَنٍ أبواهما) و(مررتُ برجالٍ حَسَنٍ أبأؤهم) ومن مخالفة الجنس نحو(مررت برجل قائمة أمه) ففي كل الأمثلة السابقة خالف فيها النعت منوعته بمعنى : مخالفة العنصر اللاحق للعنصر السابق .



وأغلب مظاهر المخالفة نوعان ؛ مخالفة نوعيّة وهو ما خالف فيه اللاحق السابق من حيث التذكير والتأنيث ، ومخالفة عددية وهو ما خالف فيه السابق اللاحق من جهة العدد إفرادا وتثنية وجمعا (24) ، والأصل في الرابط أن يكون ضميرا وقد يكون بالحرف كالربط بالفاء الواقعة في جواب الشرط أو بحروف العطف ، وقد يكون الربط باسم الإشارة ويكون - أيضا - بإعادة اللفظ وغيره(25).

وما يعنى به البحث هنا الأثر الدلالي الذي تحدثه المخالفة بين المسند والمُسند إليه بالضمير العائد .

المخالفة بين المسند والمُسند إليه .

العلاقة الإسنادية هي قرينة معنوية يرتبط خلالها المبتدأ بالخبر أو الفعل بفاعله أو بنائيه (26)، وتعدّ هذه العلاقة ضرورية لتمام بناء الجملة وتركيب الأسلوب ، ويقول سيبويه في أهميتها: " المسند والمسند إليه ، وهما ما لا يَغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدأً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك وهذا أخوك ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء"(27) وقرينة الإسناد في اللغة العربية غير محسوسة لا في النطق ولا في الرسم وهو ما يُميّز الأسلوب العربي عن غيره من أساليب اللغات الأخرى ففي قولك : أنا سعيد ، لا يطلب الأسلوب رابطا محسوسا ليرتبط المسند بالمُسند إليه ، بينما في اللغة الانجليزية مثلا تتطلب الجملة السابقة رابطا محسوسا على هذا النحو : (I am happy) وفي الفرنسية على هذا النحو : (je suis heureux) ، والعلاقة الإسنادية ضرورية في الأداء اللغوي الصحيح ، ولشدة اتصال المسند والمسند إليه ببعضهما صارا كالجاء الواحد ، ولذا ينبغي أن يكون الرابط بينهما مطابقا لهما ولا يكون مخالفا إلا في حالات يقتضيها التركيب أو يطلبها السياق لأداء معنى لا يفي به التطابق ، والرابط المخالف في باب المسند والمسند إليه على نوعين :

1- **المخالفة بين المبتدأ والخبر وما في حكمهما** : اشترط النحاة التطابق بين المبتدأ والخبر في نوعين هما الجنس والعدد، ولم يشترطوا ذلك في التعريف والتكثير(28) والجدير بالذكر أن الرابط هنا ليس أداة وإنما رابط معنوي غير محسوس (29) وقد جاء في القرآن الكريم في عدة مواضع ما ظاهره المخالفة بين المبتدأ والخبر ومن ذلك قوله- تعالى - : (وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي هَذَا بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) (30) وقوله - تعالى - : (هَذَا



بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ) (31) في الآيتين كانت المخالفة عددية حيث جاء المبتدأ لفظاً مفرداً والخبر لفظاً مجموعاً ، ويقول أبو حيان تـ745 هـ في توجيه المخالفة في آية الأعراف : " أي : هذا الموحى إليّ الذي أنا أتبعه لا أبتدعه ، وهو القرآن ، (بصائر) ، أي حججٌ وبيّناتٌ يُبصرُ بها وتتضح الأشياءُ الخفياتُ ، وهو جمع بصيرة ... وأخبر عن الجمع بمفردٍ لاشتماله على سورٍ وآياتٍ فجعل تلك السور والآيات وما تحويه من البراهين والدلائل والأحكام ، بمنزلة البصائر في القلوب" (32) ويقول الألوسي تـ1270 هـ: " وجمع خبر المفرد لاشتماله على آيات وسور جعل كل منها بصيرة" (33) ، بمعنى : أن الدلائل وسبل الهداية وطرق التعرف على الله التي اشتمل عليها القرآن الكريم كثيرة ومتعددة بحيث لو سلك الإنسان إحداها كانت النتيجة الوصول لله - عزّ وجلّ - ومعرفة حقّ المعرفة ، وتعدّدت الدلائل وتوافرت حتى أن الله - عزّ وجلّ - جعل منها شيئاً كثيراً في نفس الإنسان حيث قال - عزّ وجلّ - : (وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ) (34) ولو كان التعبير جاء بالمطابقة على نحو (هذه بصيرة) لوقع الإنسان في حرج كبير وضيق شديد ولأعياه البحث في التعرف على هذه البصيرة وإدراك طريق الهداية .

ومن الشواهد الشعرية في المخالفة العددية قول الشاعر يزيد بن الطثرية (35) :

فَدَيْتُكَ أَعْدَائِي كَثِيرٌ وَشِقَّتِي بَعِيدٌ وَأَشْيَاعِي لَدَيْكَ قَلِيلٌ

معنى البيت : " جعلت فذاك أشكو إليك كثرة أعدائي وبعد الطريق وفرط التعب وقلة أنصاري عندك" (36) والبيت كلّ صدره وعجزه جاء الخبر فيه مخالفاً للمبتدأ فالجملة الأولى (أعدائي كثير) والجملة الثانية (شقتي بعيد) والثالثة (أشياعي قليل) والتركييب الأول والثالث خالف الخبر المبتدأ من حيث العدد ، أما الجملة الثانية فالمخالفة كانت نوعيّة بحيث كان المبتدأ لفظاً مؤنثاً والخبر لفظاً مذكراً ، ولو كان الخبر في التراكييب مطابقاً للمبتدأ كان على هذا النحو : أعدائي كثيرون وشقتي بعيدة وأشيااعي قليلون ، ولما كان الشاعر متقاعساً عن زيارة حبيبته ومواصلتها أخذ يتلمس الأعدار ويبحث عن موجبات البقاء ، فقال أعدائي كثير ولم يقلها بصيغة الجمع حتى يبعد تصوّر المخاطب أن الناس جميعهم أعداء له ، فيظنّه هو سبب العدا لا الناس ، وقال : شقتي بعيد بتذكير الخبر لبيان شدة المشقة الكبيرة الحاصلة في بعد المسافة ، ولفظ المذكر أدل على الشدة والصلابة ، وقال : أشياعي قليل فأفرد الخبر والمبتدأ جمع ، للدلالة على قلة ناصريه وضعف عصبته ، وندرة رجاله ، فلو كان الخبر مطابقاً في العدد على نحو (أشياعي



قليلون) لم يكن لعذره قبول لأن المخاطب يتصوّر من لفظ الجمع وفرة الناصرين وكثرتهم وإنما ينقصهم الحثّ من الشاعر والترغيب في طلب النصره والعون.

ومما خالف فيه الخبر المبتدأ من حيث النوع قوله - تعالى - : (وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خُلُقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ) (37) فقد أخبر عن المفرد المؤنث (هي) ، بمفرد مذكر (رميم) ، ولم يقل (رميمة) وفي هذه المخالفة توجيهات عدّة أولها أن لفظ رميم ممّا يستوي فيه المذكر والمؤنث وفي هذا السياق يقول الإمام الشوكاني ت1250هـ: "والأولى أن يقال فيه أنه فعيل بمعنى فاعل أو مفعول ، وهو يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ كما قيل في جريح وصبور" (38) وثاني هذه التخريجات لفظ رميم معدول عن رميمة ، أي : معدول عن فاعلة ، وقال رميم ولم يقل رميمة ؛ لأنها معدولة عن فاعلة ، وما كان معدولاً عن وجهه ووزنه ، كان مصروفاً عن إعرابه وسقطت الهاء لكونها مصروفة عن باغية (39) ؛ ولكن الزمخشري ت538هـ يقول : " والرميم اسم لما بلي من العظام غير صفة كالرمة والرفات ، فلا يقال : لم لم يؤنث وقد وقع خبر المؤنث" (40) فالزمخشري لا يرى في هذا اللفظ عدولاً لأنه اسم وليس صفة ، ويكون بهذا المعنى ليس في الآية مخالفة بين المبتدأ والخبر ، وقد نزلت هذه الآية في أمية بن خلف حين جاء إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - وفي يده عظم قد بلي فقال له أترى الله يحيي هذا بعدما رمّ وبلي ؟ فقال الرسول - صلى الله عليه وسلم - : نعم ، ويبعثك ويدخلك النار (41) ، ومن المعلوم أنّ صيغة فعيل لها دلالات عديدة ومن أشهرها دلالاتها على المبالغة والثبوت ، وسياق الآية يتطلب لفظاً جامعاً لهاتين الدالتين لتبرز مقدار الشكّ وإنكار النشور في نفس هذا المشرك الكافر فعبر القرآن بهذا اللفظ الجامع (رميم) ليصوّر بدقّة حال هذا المشرك تجاه اعتقاده في الحياة بعد الموت .

وقد جاءت المخالفة النوعية بين الخبر والمبتدأ في قول جميل بن معمر (42)

كَأَنَّ لَمْ نُحَارِبِ يَا بُنَيْنَ لَوْ أَنَّهُ تَكَشَّفَ عُمَاهَا وَأَنْتَ صَدِيقُ

في قول الشاعر : وَأَنْتَ صَدِيقِ خَالَفَ الْخَبْرَ الْمَبْتَدَأَ وَلَمْ يَطَابِقْهُ فِي نَوْعِهِ ، فضمير المبتدأ مؤنث وخبره لفظ مذكر ، والخبر إذا كان مطابقاً يكون (صديقة) لكن الشاعر عدل عن هذه المطابقة وآثر المخالفة وهو في سياق حديثه عن ذكر الحرب وأهوالها ، لأنّه يحتاج في هذه الحالة إلى صديق يشد أزره ورجل يكون سنده ، وقد



وصف صاحبه بالصديق لأنه لم يرد منها المرأة الأنتى ، وإتّما أراد المرأة الصديق التي تعينه على الأهوال وتعضده في الشدائد وتحرص على المبالغة في إعانتته⁽⁴³⁾ . ومن هذا النمط ما كانت فيه المخالفة بين ممّا أصله مبتدأ وخبر ، كأن تكون المخالفة بين اسم كان وخبرها أو اسم إن وخبرها ومن الأول قوله- تعالى- : (وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا) (44) يقول الطبري تـ 310هـ في تفسير الآية وتوجيه المخالفة : " وقال: (وما كانت أُمَّكَ بَغِيًّا) ، ولم يقل بَغِيَّة ؛ لأن ذلك ممّا يوصف به النساء دون الرجال"⁽⁴⁵⁾ فتخصيص اللفظ ليوصف به المؤنث هو الذي ساغ مخالفة خبر (كان) لاسمها، فأمن بذلك اللبس واندفع الخلط ، ومن هذا النمط قول الشاعر الكروس بن زيد⁽⁴⁶⁾

رَأْتِي وَمَنْ لِبْسِي الْمَشْبُوبُ فَأَمَلْتُ غَنَائِي فَكُونِي آمَلًا خَيْرَ آمَلٍ

في قول الشاعر :كوني آملا، الخبر غير مطابق للاسم من حيث النوع ، ووجه التطابق أن يكون (كوني أملة)، "وهذا الكلام يجوز أن يكون معناه دومي على أملك وكوني خير أملٍ، فأصدق ظنك وأحقق طمعك"⁽⁴⁷⁾؛ ولكنّ الشاعر عدل عن المطابقة إلى المخالفة، وخاطب المرأة بلفظ المذكر ليشعر بأن الصبر على تحقيق الأمل والاستدامة عليه أوفر في الرجال من النساء وهم أقوى على ممارستها، فكأنه طلب من المرأة الاتصاف بصفات الرجال في العَضِّ على الصبر والاستدامة عليه.

ومن المخالفة بين اسم (إن) وخبرها قوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ)⁽⁴⁸⁾ ففي قوله (قريب) خالف خبر (إن) اسمها حيث جاء الاسم مؤنثًا، والخبر مذكرًا وقد ذكر المفسرون سبعة أوجه في توجيه المخالفة هنا " أولها أن الرحمة والرحم واحد وهي بمعنى العفو والغفران... وقال النظر بن شميل الرحمة مصدر، وحق المصدر التذكير، كقوله: (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ) ⁽⁴⁹⁾...وقيل أراد بالرحمة الإحسان، ... وقيل أراد بالرحمة هنا المطر ... وقال أبو عبيدة :ذكر قريب على تذكير المكان... وقال الفراء يقال في النسب قريبة فلان، وفي غير النسب يجوز التذكير والتأنيث"⁵⁰، فهذه المعاني كلها أفادتها مخالفة المبتدأ للخبر، فالمخالفة أو غير التطابق يعدّ مظهرًا من مظاهر تعدد المعنى، والآية السابقة دليل على هذا التعدد ، وقد ذكر ابن القيم تـ 751هـ لهذه الآية أنتى عشر توجيهًا⁵¹ وكل توجيه له دلالاته ومردّد تعدد الدلالات جاء من مخالفة خبر (إن) لاسمها ومن هذا النمط قول الشاعر العباس بن مرداس⁽⁵²⁾:



شَبَابٌ وَمَخْفُوضٌ مِنَ الْعَيْشِ بَارِدٌ
إِلَيْهِ وَلَكِنْ طَاطَأَتْهُ الْوَلَانِدُ
أَخُو سَقَطَةٍ قَدْ أَسْلَمَتْهُ الْعَوَائِدُ

قَلِيلَةٌ لَحْمِ النَّاطِرِينَ يَزِينُهَا
أَرَادَتْ لِتَنْتَاشَ الرِّوَاقَ فَلَمْ تَقُمْ
تَنَاهَى إِلَى لَهْوِ الْحَدِيثِ كَانَتْهَا

الشاهد في البيت قول الشاعر: كأنها أخو سقطه وفيه خالف خبر (كأن) (أخو سقطه) اسمها الضمير المتصل (بكان) فلم يطابقه في التأنيث، فالاسم ضمير مؤنث متصل بـ(كأن) والخبر لفظ دال على المذكر، والشاعر ذكر محبوبته و "وشبهها في انتهارها عند المشي بعليل ساقط لا يطبق النهوض قد أسلمته العوائد لشدة ضعفه"⁵³ وقد عدل الشاعر إلى عدم المطابقة هنا حذرا من تشويه صفة المرأة بأي شائنة بعد أن وصفها بالدلال وسعة النعمة وخفض العيش والجمال ، فنسب السقط إلى المذكر (أخوة سقطه) للدلالة على أنها تمت للسقوط بصلة ، ولم ينسب إليها السقط مباشرة وإنما عبر عن ذلك بطريق الإلماح.

2 - **المخالفة بين الفعل والفاعل** : الفعل مسند والفاعل مسند إليه ، وقد جاء في شرح المفصل " واعلم أن الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم"⁵⁴، والفعل متصل بفاعله ومسند إليه ولا يجوز ذكر أحدهما دون الآخر، ولذا ينبغي أن تجري المطابقة بينهما خاصة في الجنس (التذكير والتأنيث) نحو قولك: (جاء زيد) و(ذهبت هند)، والفاعل يتبع الفعل في المطابقة، فإذا كان الفعل مشتملاً على علامة التأنيث فإن الفاعل ابتداءً يكون مؤنثاً، وإذا كان الفعل خالياً من علامة التأنيث فإن الفاعل ابتداءً يكون مذكراً، وقد يكون الفعل مجموعاً أو مثنى فيكون الفاعل مجموعاً أو مثنى كما في بعض الأساليب غير الشائعة والقليلة، كقول الشاعر(55) :

نصروك قومي فاعتزرت بنصرهم ولو أنهم خذلوك كنت ذليلاً

وقول آخر:

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه معبد وحميم

وأقرّ النحويون ظاهرة المخالفة بين الفعل وفاعله ، فقد جاء في الكتاب : "، وقال بعض العرب : قال فلانة ، وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك : حضر القاضي امرأة (56)" ومما جاء فيه الفاعل مخالفاً للفعل من حيث الجنس أو النوع قوله - تعالى - : {وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ} (57) ، ففي هذه الآية جاء الفعل مذكراً



والفاعل مؤنثا، وعندما يؤنث الفعل يكون الفاعل أكثر ويكون أقل عندما يُذكر الفعل⁵⁸ والمعروف أن الأحداث عند وقوعها يكون انتشارها أكثر بين النساء ، ولكن في قصة امرأة العزيز ومرادتها ليوسف لم يكن انتشارها واسعا ، فالنساء اللواتي تحدثن عنها "أربع امرأة ساقى العزيز، وامرأة خبازه ، وامرأة صاحب دوابه، وامرأة صاحب سجنه" (59) ومما يؤيد دلالة الفعل على قلة المتحدثات هنا مجيء الفاعل على وزن (فعلة) الذي للقلة ليعزز مفهوم التقليل ويؤكد ، وقد جاءت المخالفة من نوع آخر بحيث كان الفعل مؤنثا والفاعل مذكرا كما في قوله- تعالى- : { قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا } (60) ، ولفظ الأعراب في الآية يعني الكثرة والوفرة وما يؤيد الدلالة على الكثرة هنا أن الآية نزلت في عدة قبائل " وهم جهينة ومزينة وأسلم، وأشجع وغفار" (61) ، وهذه الفروق الدلالية الدقيقة لا تظهر إلا في حالة الربط المخالف بين الفعل وفاعله ، وقد أشار ابن القيم بوضوح إلى الفرق في الأثر الدلالي في الربط المخالف بين الفعل وفاعله فيقول في قوله تعالى : { أَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ } (62) (حيث يقول: " الصيحة في قصة صالح - عليه السلام - في معنى العذاب والخزي؛ إذ كانت منتظمة بقوله - سبحانه - { وَمِنْ خِزْيٍ يُومِنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ } " (63) فصارت الصيحة عبارة عن ذلك الخزي، وعن العذاب المذكور في الآية فقوي التذكير بخلاف قصة شعيب فإنه لم يذكر فيها... وقد أخبر - تعالى - عن العذاب الذي أصاب به قوم شعيب بثلاثة أمور كلها مؤنثة اللفظ، أحدها : الرجفة في قوله في سورة الأعراف : { فَأَخَذْتَهُمُ الرَّجْفَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ } (64) ، الثاني الظلة بقوله: { فَأَخَذَهُمْ عَذَابٌ يَوْمِ الظُّلَّةِ } (65) ، الثالث: الصيحة { وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ } (66) ، وجمع لهم بين الثلاثة فإن الرجفة بدأت بهم فأصحروا إلى الفضاء خوفاً من سقوط الأبنية عليهم، فصهرتهم الشمس بحرّها، ورفعت لهم الظلة فأهرعوا إليها يستظلون بها من الشمس فنزل عليهم منها العذاب، وفيه الصيحة فكان ذكر الصيحة مع الرجفة والظلة أحسن من ذكر الصياح ، وكان ذكر التاء" (67) ، وابن القيم يقارن بين الفعلين (أخذ وأخذت) ففي آية سورة هود - عليه السلام - خالف الفعل فاعله بحيث كان الفعل دالاً على التذكير والفاعل دالا على التأنيث وفي الآيات الأخريات كان الفعل فيها موافقا لفاعله ، ولكل معان ودلالات لا يفي بها التركيب الآخر.

ومن هذا النمط قول تآبط شرّا (68) :



مُطَرِّقٌ يَرْشَحُ سَمًّا كَمَا أَطَرَقَ أَفْعَى يَنْفِثُ السَّمَّ صِلٌ

يقول اليوسي ت: 1102 هـ في شرح البيت " وجمعه أصلال فضرب للرجل الداهي في الخصومات وغيرها ، كأنه لحيه الحيات"(69) ، وقد شبّه الشاعر نفسه في إطراقه وسكونه حين يشرع في ممارسة دهائه بالأفعى التي تترقّب الفرصة للانقضاض على عدوّها ، والشاعر إن كان قد شبه نفسه بالأفعى في شدة أذاه، فإنه لم يطابق الفعل بالفاعل للدلالة على رجولته ، وليدراً عن نفسه الاتصاف بالأنوثة.

نتائج وتوصيات :

يعدّ الربط من أهم عوامل تمسك التراكيب النحوية وحفظها من التفكك. الربط بالمخالفة ليس عيباً تركيبياً وإنما يعدّ - أحياناً - ضرورياً لأداء معنى ما. بعض دلالات التركيب ، ومعاني الأساليب لا تظهر إلا بعد الاعتماد على الربط المخالف شدة الاتصال بين المسند والمسند إليه يجعل التركيب لا يتأثر بالربط المخالف الربط بالمخالفة يعد إثراء لدلالة المسند والمسند إليه ويحقق مظهر اتساع المعاني ينبغي على الدارسين والباحثين الاهتمام بدرس الربط لا سيما الربط بالمخالفة والعمل على تطبيقها على أبواب النحو كافة للكشف عن دلالات التركيب النحوي ومعانيه.

الهوامش :

- 1- انظر نظام الربط في النص العربي، دكتور جمعة عوض الخبّاص، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط1، 1428 هـ-2008م: 15.
- 2- انظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد الأنصاري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الشام للتراث: 498/2، 502.
- 3- سورة الروم: 36.
- 4- الكتاب لسبويه ، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ط1: 64/3. وانظر المقتضب للمبرد ، أبي العباس محمد بن يزيد ت285 هـ: تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت: 18/1.
- 5- الكتاب: 64/3.
- 6- شرح المفصل ، ليعيش بن علي بن يعيش محمد بن علي ، قدم له إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت ط1 ، 1422 هـ : 2001 : 13/5.
- 7- الأصول ، لابن السراج ، أبي بكر محمد بن سهل ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط3 1408 هـ 1988م : 42/1 ، وانظر الأشباه والنظائر للسيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ت911 هـ ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ط1 ، 1406 هـ 1985 : 148/2 : 227/1. والإيضاح: للقزويني ، الخطيب جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر ت739 هـ، دار الكتب العلمية ، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين ، ط1 1424 هـ 2003 : 130.
- 8- انظر الخلاصة النحوية، دكتور تمام حسان عالم ، الكتب ، ط1 ، 1425 هـ 2005م: 88.



- 9- نظرات في التراث اللغوي العربي، دكتور عبد القادر المهيري ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط1، 1993: 38، وانظر دلالة السياق ، تأليف دكتور ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي ، جامعة أم القرى، ط1، 1423هـ: 487.
- 10- شرح الرضي علي الكافية: للإسترياذي ، رضي الدّين محمد بن الحسن ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ليبيا ، تصحيح وتعليق ، يوسف حسن عمر : 238/1.
- 11- الأصول: 42/1، وانظر الأشباه والنظائر: 148/2
- 12- شرح المفصل: 230/1.
- 13- بنظرات في التراث اللغوي، 38، وانظر أنظمة الربط في العربية دراسة في التراكييب السطحية بين النحاة والنظرية التولية التحويلية، دكتور حسام البهنساوي ، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 1423هـ-2003م 16.
- 14- انظر اللغة العربية معناها ومبناها ، دكتور تمام حسان ، عالم الكتب ، الطبعة: الخامسة 1427هـ-2006م ، 1998م ، 82، وانظر الربط بين الجمل في اللغة العربية المعاصرة، دكتور محمد حسين عبد العزيز ، دار الفكر العربي، 2003: 110.
- 15- بناء الجملة العربية ، دكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة 2003م: 87، 88، وانظر نظام الربط في النص العربي: 19.
- 16- انظر بناء الجملة العربية: 87.
- 17- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي 393هـ تحقيق، أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ط4، 1407 هـ 1987: 1512/4
- 18- شرح الرضي علي الكافية: 467/2 ، وانظر شرح الأشموني لألفية ابن مالك المُسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، للأشموني أبي الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى تـ 929هـ:، تحقيق السيد عبد الحميد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث: 208/1، وانظر شرح المكودي علي ألفية ابن مالك ، للمكودي لأبي زيد عبد الرحمن بن صالح 807 هـ عناية أحمد عوض أبو الشباب ، المكتبة العصرية ، ط1/1422: 40.
- 19- لسان العرب لمحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي 711هـ دار صادر - بيروت ، ط3: 90/9.
- 20- الأشباه والنظائر ، 244/243/2.
- 21- دراسات في علم النحو العام والنحو العربي ، لفيتكور فراكوسفي ، ترجمة الدكتور جعفر دك الباب ، مطابع مؤسسة الوحدة، 1402هـ-1982: 121.
- 22- انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ، 200.
- 23- انظر شرح المكودي علي ألفية ابن مالك، 158.
- 24- انظر الجملة الاسمية ، دكتور علي أبو المكارم ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، ط1، 1428هـ-2006م /50.
- 25- انظر اللغة العربية معناها ومبناها / 216.
- 26- انظر السابق: 192.
- 27- الكتاب: 23/1.
- 28- انظر شرح الرضي علي الكافية: 228/1، وانظر شرح الأشموني: 259/1.
- 29- انظر بناء الجملة العربية : 87، وانظر أنظمة الربط: 17.
- 30- سورة الأعراف: 203.
- 31- سورة الجاثية: 20

دلالة الربط بالمخالفة بين المُسند والمُسند إليه

- 32- تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبي حيان الأندلسي، تحقيق مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413 هـ-1993 م: 448/4. وانظر كتاب الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي-175 هـ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1، 1405 هـ-1985 م: 273.
- 33- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي، تحقيق، علي عبد الباري عطية دار الكتب العلمية-بيروت، 1415 هـ: 140/5.
- 34- سورة الذاريات: 21.
- 35- انظر ديوان يزيد بن الطثرية، تحقيق حاتم صالح الضامن، مطبعة بغداد 89.
- 36- شرح ديوان الحماسة ليحيى بن علي الشيبانيّ التبريزي أبو زكريا-502 هـ-دار القلم بيروت 126/2.
- 37- سورة يس 78.
- 38- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني دار ابن كثير، دار الكلم الطيب دمشق، ط1/ 1414: 440/4.
- 39- السابق: 440/4.
- 40- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزمخشري، دار الكتاب العربي بيروت ط3 1407 هـ: 31/4.
- 41- انظر تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار، لأبي سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي-685 هـ-تحقيق محمد صبحي بن حسن حلاق، الدكتور محمد أحمد الأطرش دار الرشيد، ط1، 1421 هـ-2002 م: 443/4.
- 42- انظر ديوان جميل بئينة، تحقيق الدكتور أميل يعقوب، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، 1419 هـ-1999 م: 79.
- 43- انظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي-1093 هـ، تحقيق محمد نبيل طريقي/أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت 1998 م: 411/5.
- 44- سورة مريم: 28.
- 45- جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، أبي جعفر الطبري تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة ط1 1420 هـ-2000 م: 188/18.
- 46- انظر شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني ت-421 هـ-تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424 هـ-2003 م: 454/1.
- 47- السابق: 454/1.
- 48- سورة الأعراف: 56.
- 49- سورة البقرة: 275.
- 50- لجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي-671 هـ، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 1408 هـ-1988 م: 145/7.
- 51- انظر بدائع الفوائد، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد: 873/3.
- 52- انظر أساس أساس البلاغة المؤلف لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار، دار الفكر 1399 هـ-1979 م: 35/1.
- 53- لسان العرب: 216/5.
- 54- شرح المفصل: 200/1.
- 55- انظر شرح الأشموني: 93/2، وشرح المكودي: 72.



- 56- الكتاب: 38/2.
- 57- سورة يوسف: 30.
- 58- انظر لمسات بيانية لفاضل صالح السامرائي ، دار صادر عمان 242.
- 59- التفسير البسيط لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، ت468هـ ، تحقيق جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط 1430هـ : 88/12.
- 60- سورة الحجرات: 14.
- 61- اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي الحنبلي الدمشقي النعماني ت775هـ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط 1/ 1419 هـ -1998م 558/17.
- 62- سورة هود: 67.
- 63- سورة الأعراف: 66.
- 64- سورة العنكبوت: 37.
- 65- سورة الشعراء: 189.
- 66- سورة هود: 94.
- 67- بدائع الفوائد، 221/1.
- 68- انظر العقد الفريد لأبي عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد المعروف بابن عبد ربه الأندلسي ت328هـ، دار الكتب العلمية - بيروت ط 1 1404 هـ 205/3.
- 69- زهر الأكم في الأمثال والحكم للحسن بن مسعود بن محمد، نور الدين اليوسي ت1102هـ تحقيق : د . محمد حجي، د محمد الأخضر الشركة الجديدة دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب ط 1 1401 هـ ، 1981 م 123/1.